# تصورات وحقائق

أثرُ العواملِ القانونيةِ على التماسكِ المُجتمعيِّ في الشَّمال السُوريِّ، بينَ **المُجتمعِ المُضيفِ والمُجتمعِ المُهجَّرِ.**

2019

SAY

# قائمة المحتويات


- قائمةُ الأشكالِ.
- قائمةُ الجداولِ.
- لمحةٌ عن دورِ.
- لمحةٌ عن شبابِ التغييرِ.
- مقدمةٌ.
- هدفُ البحثِ.
- هدفُ البحثِ.
- منهجيةُ البحثِ.
- التوزعُ الجُغرافيّ.
- عينةُ البحثِ.
- النتائج.

معدلُ وقوعِ النزاعاتِ في المجتمعِ.

العواملُ المؤثرةُ على تكرارِ النِزاعاتِ.

التصوراتُ حول الجهاتِ التي يلجأ لها المجتمعُ عند وقوعِ النزاعاتِ.

الجهاتُ التي يلجأُ لها المشاركون في الدراسةِ عند وقوعِ النزاعِ.

أسبابُ عدمِ اللجوءِ إلى القضاءِ.

التصوراتُ حول الجهاتِ التي تقومُ بتنفيذِ الأحكامِ والقراراتِ.

القوانينُ الناظمةُ والحاكمةُ.

القوانينُ التي يُفضِّلُ المجتمعُ اللجوء لها.

العواملُ المؤثرةُ على تكرارِ النزاعاتِ.

أهم القضايا المجتمعيةِ المؤثرةِ على تكرارِ النزاعاتِ.

أهم الأدوارِ المُجتمعيةِ.

توفرُ البيئةِ القانونيةِ.

أثرُ توفرِ البيئةِ القانونيةِ.

- التوصياتُ.

# قائمة الأشكال :


- الشكلُ ا: عينةُ البحثِ.
- الشكلُ 2: الفئاتُ العمريةِ.
- الشكلُ 3: المستوى التعليميِّ.
- الشكلُ 4: الحالةُ الوظيفيةِ.
- الشكلُ 5:معدلُ وقوعِ نزاعاتٍ بين أفراد المجتمع.
- الشكلُ 6: تكرارُ النزاعاتِ بشكلٍ مستمرٍ بين المُضيفينَ والمهجرينَ.
- الشكلُ 7: هاتُ التي يلجأُ إليها الأفرادُ لحل نزاعاتِهم.
- الشكلُ 8: الجهاتُ التي يلجأُ إليها المجيبُ عندما يتعرضُ لمشكلةٍ شخصية.
- الشكلُ 9: أسبابُ عدم اللجوءِ إلى القضاء.
- الشكلُ 10: الجهاتُ التي تقومُ بتنفيذِ القراراتِ والأحكام القضائية.
- الشكل 11: القوانينُ الناظمةِ والحاكمة.
- الشكلُ 12: القوانينُ التي يفضّلها أفرادُ المجتمع لتحكمَ بينهم.
- الشكلُ 13: العواملُ التي تؤثرُ على تكرار النزاعات.
- الشكلُ 14:القضايا المُجتمعيَّة الأكثرُ خطورةً.
- الشكلُ 15: أهم الأدوارِ المُجتمعيَّة.
- الشكلُ 16: البيئةُ القانونية.
- الشكلُ 17: آثارُ توفر البيئةِ القانونيةِ.


# قائمة الجداول:


- الجدول 1: عينةُ المشاركينَ في جَلَساتِ FGDS

# 01 السياق

لقد مرَّ القضاءُ في سوريا منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن، بمراحلَ عديدة حيث نعمت سوريا منذُ استقلالها بنظام حكم برلمانيٍّ تعدديٍّ، حافظ على استقلالَ السلطةِ القضائيةِ واستقرارها

السـيـاق

## القضاءُ في سوريا

**لقد مرَّ القضاءُ في سوريا منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن، بمراحلَ عديدةٍ :**

حيث نعمت سوريا منذُ استقلالها بنظامِ حكمٍ برلمانيٍّ تعدديٍّ، حافظ على استقلالِ السلطةِ القضائيةِ واستقرارها، رغم حداثةَ التجربةِ، إلى أن بدأت مرحلةُ الانقلاباتِ، وخاصة انقلاب حزبِ البعثِ عام 1963 م، حيث تمَّ تعطيلُ العملِ بالدستور، وفرضِ حالةِ الطوارئ على البلاد، إلى أن حدثَ انقلابُ حافظِ الأسد في عام **1971م.**

حيث قام بتنصيبِ نفسهِ رئيساً للسلطةِ القضائيةِ في البلاد، وقضى على مبدأ استقلالِ القضاءِ، وأحدث القضاءَ الاستثنائي (العسكري – والأمني )، وأطلق صلاحياتِهِ على حساب القضاءِ العاديِّ، للقضاء على معارضيهِ بالحكمِ، وتفشى الفسادُ والمحسوبيات، وتدخلَ أصحابُ النفوذ بالقضاءِ، واستمر هذا الحالُ خلال حكم ابنه بشار الأسد، دون تعديلٍ يُذكر، إلى أن قامت الثورةُ في عام **2011م،** وبعد تقدم الثوارِ وتحريرِ مناطقَ شاسعةٍ من البلاد.

تصدت القوى المسيطرةُ على المناطقِ للقضاءِ ، على اختلافها ، وظهرَ ما يُسمى: القضاءُ الفصائلي، وكان لكل فصيلٍ محكمةٌ، وسُميت بالهيئة الشرعية، وقضاتُها شرعيون، يقومون بالفصلِ بالقضايا والنزاعات التي تُعرض عليهم، دون تطبيقِ قانونٍ معينٍ، وقد استمرت هذه الحالةُ رغم وجودِ جهودٍ من جهاتٍ قانونيةٍ، لتوحيدِ عملِ القضاءِ ضمن جسمٍ واحدٍ،

وتنظيمهِ فترةً من الزمن، إلى أن استقرت نسبياً السيطرة بين الأطراف، حيث قام كلُ طرفٍ بإنشاءِ محاكمَ لتقوم مقامَ السلطةِ القضائيةِ، وتتنوع هذه المحاكمُ بتنوعِ السيطرة **1**

ففي مناطقَ إدلبَ وما حولها، تنتشرُ المحاكمُ التابعةُ لحكومة الإنقاذِ، حيث يعملُ فيها شرعيونَ وحقوقيونَ، وتُطبقُ قوانينَ وتعاميمَ تصدُرها وزارةُ العدلِ، مستمدةً من القانون العربي الموحد، أو من القانونِ السوريِّ في حكومةِ الإنقاذِ، ويكونُ التقاضي فيها على عدةِ درجاتٍ: درجةٍ أولى، واستئنافٍ، ونقضٍ.

أما في مناطقِ الشمالِ ( الدرعِ – الغصنِ – النبعِ )، فالقضاءُ يتبعُ للحكومةِ السوريةِ المؤقتةِ، ويعملُ الحقوقيونَ فقط، ويطبقُ القانونُ السوريُّ، وهو على ثلاثِ درجاتٍ: درجةٍ أولى واستئنافٍ ونقضٍ. وهناك قضاءٌ عسكريٌ للفصل في النزاعات العسكرية.

أما بالنسبة لمناطقِ سيطرةِ قسد، فهناك محاكمٌ تُسمى: محاكمُ الشعبِ، ومن يتولى القضاءَ فيها، حقوقيونَ وأشخاصٌ من كافة الاختصاصات، ويطبقون قانوناً يُسمى: قانونَ الشَّعبِ، ويقوم بسنه: المجلسُ القضائيُ في الإدارةِ الذاتيةِ.

هذه أهمُّ أنواعِ ونماذجِ المحاكمِ الموجودةِ في البلادِ، ولا شكَّ بأنها جميعاً غيرَ مستقلةٍ، وتخضعُ لنفوذِ القوى المسيطرةِ في منطقتها، سواءٌ مناطقُ النظام، أو المناطقُ الخارجةِ عن سيطرةِ النظامِ. **2**

---

1- نماذجُ القضاء، وشكلُ القوانين في المناطق الخارجة عن سيطرةِ النظام السوري -درعا.. نموذجُ القضاءِ وشكلُ القوانين فيها بعد التحرير – عنب بلدي – 2015

2- مقابلةٌ مع الأستاذ عبد الرزاق رزوق – محامي، وكان نائباً عاماً بمجلس القضاء الموحد بحلب 2019م..

## لمحة عن منظمة (دور)

منظمةُ (دور) هي منظِمة مجتمع مدني مرخصة في تركيا منذ منتصفِ عام 2018 تعمل مع البنى المجتمعيةِ السورية للوصول إلى رؤيتها في مجتمع كريم قادر على تخطي تحدياته من خلال استثمارِ موارده بشكل خلاق ومبدع لذا تعمل منظمة (دور) ضمن برنامجي التنمية المجتمعية والتمكين الاقتصادي على بناء قوة المجتمع للقيام بتنظيم وتحريك موارده بشكل فعال من خلال مجموعةٍ من مشاريع بناء القدرات ومشاريع الاكتفاء الذاتي والتمويل الأصغري.

تنطلق منظمة دور في تحقيق رؤيتها من إيمانها بالعمل المجتمعي وأهمية بناء العلاقات القوية بين مكونات الشعب السوري، وتبنّي مبدأ الحوار والمناصرة في تعزيز التماسك المجتمعي. وقد عملت( دور) خلال الفترة الماضية على عدد من المشاريع التي تسعى لزيادة التماسك المجتمع وتفعيل الحوار وتوزيع الأدوار بين مختلف شرائح المجتمع السوري. إضافة إلى بناء قدرات الفعاليات المجتمعية، وتعزيز فرص الاكتفاء الذاتي لديها وتعزيز قدرتها على إطلاق المبادرات من خلال مواردها الذاتية والمحلية.

## لمحة عن مؤسسة شباب التغيير

شبابُ التغييِّر هي مؤسسة مجتمعية تطوعية تأسست في الشمال السوري في أواخر عام 2015 وتعمل على تعزيز دور المبادرات المجتمعية والعمل التطوعي للوصول إلى رؤيتهم في مجتمع ممكن وفعال قادر على التغيير، ويساهم في صنع القرار. لذلك عملت مؤسسة شباب التغيير من خلال لجانها المجتمعية المنتشرة في كل من إدلب وريف حلب الغربي والشمالي وأجزاء من ريف حماه على إطلاق العديد من المبادرات المجتمعية التي تخدم المجتمع السوري وتزيد من قدرته على الصمود في وجه الظروف القاسية التي ولّدتها ظروف القصف والتهجير.

وتتكون المؤسسة: من 27 لجنة تنمية مجتمعية بالإضافة إلى 7 فرق اختصاصية هي: فريق التدريب، فريق الأبحاث، فريق الحملات والمناصرة، فريق المرأة، فريق مشاريع الاكتفاء الذاتي، فريق المهجرين قسرا، والفريق الإعلامي. وقد أطلقت المؤسسة العديد من الحملات والمبادرات والتدريبات في مجالات التعليم، التماسك المجتمعي، الدعم النفسي، الأمن والسلامة وخدمات الشأن العام.

# 02 مقدمة

يقطنُ في الشمالِ السوريِّ في منطقةِ إدلبَ، وريفِ حماه وريفَ حلبَ الغربيِّ، ما يزيدُ عن 3 مليونَ مدنيٍّ، أكثرَ من مليون منهم من الأطفالِ.

يقطنُ في الشمالِ السوريِّ في منطقةِ إدلبَ، وريفِ حماه وريفِ حلبَ الغربيِّ، ما يزيدُ عن 3 مليونَ مدنيٍّ، أكثرَ من مليون منهم من الأطفالِ، وما يزيدُ عن نصفهم هم منَ المهجَّرينَ داخلياً، من مناطقَ عدَّةٍ، كريفِ دمشقَ ودرعا وحمصَ وحماه واللاذقيةِ.

(1)

# مقدمة

A camp for displaced Syrians at Khirbet al-Jouz in the west of Idlib province near the border with Turkey. Photograph: Aaref Watad/AFP/Getty Images

أدت هذه الزيادةُ الحادةُ في السكانِ، إلى ظهورِ بعضِ مظاهرِ الخلافِ، بين المجتمعِ المُضيفِ والمُجتمعِ المُهجَّرِ، ممَّا دفعَ منظمةَ دور، ومؤسسةَ شبابِ التغييرِ، لإجراءِ هذه الدراسةِ ضمنَ سلسلةٍ من الدراساتِ التي تبحثُ أسبابِ هذهِ المظاهرِ، وكيفيةِ تعزيزِ التماسكِ المجتمعيِّ بينَ المجتمعين. حيثُ قامَ فريقٌ من الباحثينَ الميدانينَ في الشمالِ الغربيِّ من سوريا، بإجراءِ عددٍ من جلساتِ النقاشِ المُركَّزِ، والمقابلاتِ الفرديةِ والاستبياناتِ، بهدفِ دراسةِ أثرِ العواملِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والقانونيةِ، وطريقةِ تدخلِ المنظماتِ على زيادةِ، أو تخفيفِ مظاهرِ الخلافِ بين المجتمعين.

ورافقَ هذه الدراساتِ عدداً من جلساتِ الحوارِ، والاجتماعاتِ التي ضمت ممثلينَ عن لجانِ التنميةِ المجتمعيةِ في الشمالِ السوريِّ، بهدفِ الاستفادةِ من خبراتِهم المُجتمعيَّةِ، في تطويرِ الأدواتِ بالطريقةِ الأمثلِ.

https://www.unocha.org/story/syria-%E-98%80%2world-watching%E-99%80%2humanitarian-leaders-stand-civilians-under-fire-idlib

وتجـدرُ الإشـارةُ إلـى أنَّ عمليـةَ جمـعِ البيانـاتِ فـي هـذه الدراسـاتِ، قـد امتـدت فـي الفتـرةِ مـا بيـنَ شـهرِ آبٍ 2019 م وشـهرِ كانـونَ الأولِ 2019 م . أي أنهـا جـرت قبـلَ موجـةِ النـزوحِ الأخيـرةِ، التـي شـهدتها مناطـقُ جنـوبِ إدلـبِ فـي مدينـةِ معرَّةِ النعمانِ وريفِها ، التي شهدت موجةَ نُزوحٍ جماعيٍّ، تجاوزت 235,000 نازحاً داخلياً جديداً. (2)

فـي هـذا البحـثِ، يتـمُّ التركيـزُ علـى أثـرِ العوامـلِ الاقتصاديـةِ فقـط، حيـثُ تـمَّ العمـلُ مـن خـلالِ عـددٍ مـن جلسـاتِ النِّقـاشِ المُركَّـزِ، وعـددٍ مـن الاسـتبياناتِ والمقابـلاتِ الفرديـةِ، مـع أصحـابِ الخبـرةِ علـى دراسـةِ مصـادرِ دخـلِ الأسـرةِ والمجتمـعِ، فـي الشـمالِ الغربـيِّ لسـوريا، بالإضافـةِ لدراسـةِ الاحتياجـاتِ الاقتصاديـةِ، وكيفيـةِ تلبيتِهـا، والمشـاريعِ الحاليـةِ وآليـاتِ الدُّخـولِ للسـوقِ، ووضـعِ كلٍّ مـن المنافسـةِ والاحتـكارِ، وفُـرصِ العمـلِ وأثـرِ كلِّ ذلـكَ علـى النزاعـاتِ، أو التماسـكِ المُجتمعيِّ بينَ المجتمعِ المُضيفِ، والمُجتمع المُهجَّرِ.

Families from the south of Idlib province drive towards the Syrian-Turkish border on Tuesday. Photograph: Aaref Watad/AFP/Getty Images

تأتـي هـذه الدراسـةُ، ضمـن أربـع دراسـاتٍ قامـت بهـا منظمـةُ دورٍ ومؤسسـةُ شـبابِ التغييـرِ، ضمـنَ مشـروعِ تعزيـزِ التماسكِ المجتمعيَّ، لدى البُنى المُجتمعيةِ "Grassroots" في الشمالِ السوريِّ. حيث تمَّ تدريبُ 20 باحثاً، على منهجياتِ البحثِ العلميِّ ،وأدواتِ جمعِ البياناتِ، وتيسيرِ جلساتِ النقاشِ المُركَّزِ، واستخدامِ تطبيقِ "KOBO" في جمعِ البياناتِ.

https://www.theguardian.com/world/2019/dec/27/more-than-235000-people-have-fled-idlib-region-in-syria-says-un

# 03 هدف البحث

يهدفُ هذا البحث لدراسة أهمِّ الأسباب التي تُؤثرُ سلباً أو إيجاباً، في التماسكَ المجتمعيِّ، بين المجتمع المُضيفِ، والمُجتمع المُهجَّر، في الشمال الغربيِّ من سوريا.

# هدف البحث

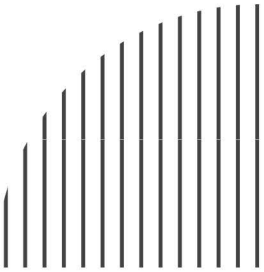

يهـدفُ هـذا البحـث لدراسـةِ أهـمِّ الأسـباب التـي تُؤثـرُ سـلباً أو إيجابـاً، فـي التماسـك المجتمعـيِّ، بيـن المجتمع المُضيف، والمُجتمع المُهجَّر، في الشمال الغربيِّ من سوريا.

حيـث تُركـز هـذه الدراسـةُ علـى قيـاس أثـرِ العوامـلِ القانونيـةِ علـى التماسـك المجتمعـيِّ، منطلقـةً مـن الفرضياتِ التاليةِ:

**يوجد أثرٌ معنويٌ لتصوراتِ الأهالي، من المُجتمعَين على التماسكِ المُجتمعيِّ / النزاعاتِ بين الطرفين.**

**يوجـد أثـرٌ معنـويٌّ للعلاقـاتِ الاجتماعيـة بيـن الأهالـي، مـن المجتمعيـن علـى التماسـكِ المُجتمعـيّ / النزاعـاتِ بين الطرفين.**

**وبنـاءً علـى تلـكَ الفرضيـات، يهـدفُ هـذا البحـث دراسـةَ أهـمِّ القضايـا الاجتماعيـة، التـي تهـمُ الأهالـي مـن الطرفيـنِ، ودراسـةَ أهـمِّ الأدوارِ التـي يقـومُ بهـا المجتمـعُ، فيمـا يتعلـقُ بحـلِ النزاعـاتِ، أو زيـادةِ التماسـكِ المجتمعـيِّ، وإلـى مـن يلجـأُ الأهالـي فـي حـلِ نزاعاتِهـم. وهـل هنـاك دورٌ للعـاداتِ والتقاليـدِ أو للنظـرةِ المستقبليةِ حول الوضعِ في سوريا في زيادةِ التواصلِ والتماسكِ بين المُجتمعينَ.**

## منهجيةُ البحثِ

سبقَ هـذه الدراسـةَ استطلاعُ رأيٍ، جمـعَ 350 مشاركاً، مـن المُجتَمَعين: المضيـفِ والمهجَّرِ، في أكثـرِ من 50 نُقطَـةٍ جُغرَافيةٍ، للتعـرفِ علـى أهـمِ التصـوراتِ والانطباعـاتِ، حـولَ قضايـا التماسـكِ المُجتمعـيِّ، تبـعَ ذلـكَ إجـراءُ عـددٍ مـن جلسـاتِ النقـاشِ المُركَّزِ، معَ اختصاصيينَ في مجالِ الدراسةِ، والعملِ المُجتمعيِّ لتطويرِ الأدواتِ البحثيةِ.

بنـاءً علـى المرحلـةِ السـابقةِ، تـمَّ تطويـرُ أدواتِ البحـثِ، وتدريـبِ الباحثيـنَ علـى اسـتخدامِها، حيـثُ تـمَّ القيـامُ بـ 10 جلسـاتِ نقاشٍ مُركَّزٍ جديدةٍ، بالإضافةِ إلى إجراءِ 200 استبيانٍ و 10 مقابلاتٍ فرديةٍ مفتاحيةٍ.

سبقَ هـذه الدراسـةَ استطلاعُ رأيٍ، جمـعَ 350 مشاركاً، مـن المُجتَمَعين: المضيـفِ والمهجَّرِ، في أكثـرِ من 50 نُقطَـةٍ جُغرَافيةٍ، للتعـرفِ علـى أهـمِ التصـوراتِ والانطباعـاتِ، حـولَ قضايـا التماسـكِ المُجتمعـيِّ، تبـعَ ذلـكَ إجـراءُ عـددٍ مـن جلسـاتِ النقـاشِ المُركَّزِ، معَ اختصاصيينَ في مجالِ الدراسةِ، والعملِ المُجتمعيِّ لتطويرِ الأدواتِ البحثيةِ.

بنـاءً علـى المرحلـةِ السـابقةِ، تـمَّ تطويـرُ أدواتِ البحـثِ، وتدريـبِ الباحثيـنَ علـى اسـتخدامِها، حيـثُ تـمَّ القيـامُ بـ 10 جلسـاتِ نقاشٍ مُركَّزٍ جديدةٍ، بالإضافةِ إلى إجراءِ

# التوزع الجغرافي

تـمَّ اجـراءُ الدراسـةِ الحاليـةِ، فـي عشـرينَ نقطـةٍ جغرافيـةٍ، تـمَّ اختيـارُ العينـةِ بشـكلٍّ عشـوائي، حيـثُ تـمَّ تزويـدُ الباحثيـنَ بقائمـةٍ مـن **30 منطقــةٍ جغرافيــةٍ**، ليتـمَّ اختيـارُ **20 منطقــةً** منهـم، بمـا يحقـقُ التـوزعَ المناسبَ، وبذاتِ الوقتِ توفيرِ الأمانَ في عمليةِ جمعِ البياناتِ.

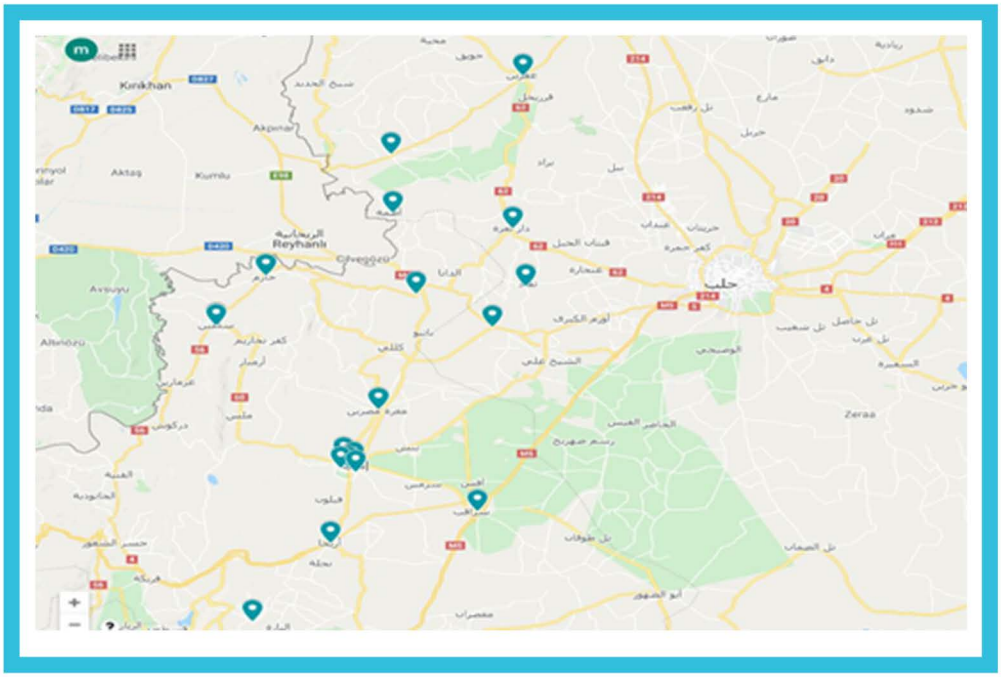


وبهـدفِ التأكـدِ مـن جـودةِ البحـثِ، تـمَّ اسـتخدامُ ميـزةِ تحديـدِ المواقـعِ، باسـتخدامِ برنامـجِ الكوبـو، ليتـمَّ التأكـدُ وضبـطُ الجـودةِ، وضمـانُ أنَّـهُ تـمَّ مـلْءِ الاسـتباناتِ مـن أشـخاصٍ متوزعيـنَ بشـكلٍ عشـوائي، ضمـنَ المنطقةِ الجغرافيةِ الواحدةِ.

أما فيما يتعلـقُ بجلسـاتِ النقـاشِ المُركّـزِ، فقـد تـمَّ تحديـدُ **10 مناطـقَ جغرافيـةٍ**، بحيث يتـمُ ضمـانُ التمثيلُ المتساوي لمجتمعِ الدراسةِ، سواءٌ من المهجرينَ أو المقيمينَ.

فيما يتعلـق بالمقابـلاتِ الفرديـةِ المفتاحيـةِ تمـت المقابـلات مـع أشـخاصٍ عاملينَ فـي المجـال القانونـيِّ

# عينة البحث

وقد بلغَ حجمُ العينةِ، بالنسبةِ لمجموعاتِ التركيز **68 مشاركاً** من المختصين بالقضايا الاجتماعية. كان من بينهم 27 مهجراً و 41 مضيفاً، كذلك توزعت العينةُ بناءً على النوعِ الاجتماعيَّ بينَ **48 ذكراً و 27 أنثى**. في حين كانَ عددُ الجلساتِ في إدلبَ وريفِها **6 جلساتٍ**، مقابلَ **4 جلساتٍ في ريفِ حلبَ.**

الجدول الأول

| المكان | نوع المجتمع | | النوع الإجتماعي | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |
| إدلب - أطمه | 4 | 4 | 4 | 4 |
| حلب - الأتارب | 2 | 4 | 5 | 1 |
| حلب - الأتارب | 1 | 6 | 5 | 2 |
| حلب - الأتارب | 3 | 4 | 6 | 1 |
| حلب - الأتارب | 3 | 4 | 3 | 4 |
| إدلب - ترمانين | 2 | 4 | 6 | 0 |
| إدلب - سرمدا | 4 | 4 | 4 | 4 |
| إدلب – معرة مصرين | 1 | 5 | 3 | 3 |
| إدلب | 4 | 3 | 7 | 0 |
| إدلب - عقربات | 3 | 3 | 5 | 1 |
| الإجمالي | 27 | 41 | 48 | 20 |

فيما يتعلقُ بالاستبياناتِ، فقد تمَّ جمعُ البياناتِ من **200 شخصاً** ، ضمنَ مهجَّرينَ ومُضيفينَ، وذكورٍ وإناثٍ، كما هو موضحٌ بالرسمِ البيانيِّ.

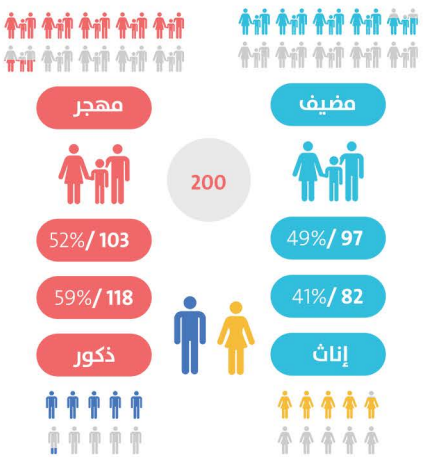


الشكل (1) عينة الاستبيان

الشكل (2)

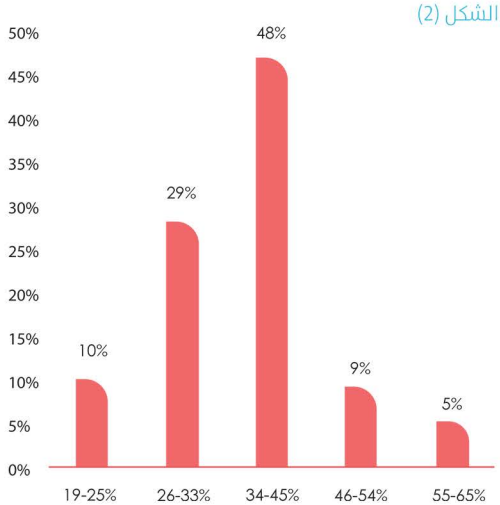

# المستوى التعليمي

بلغت نسبةُ من أنهى الدراسةَ الجامعيةَ 29% في حين كانَ غالبيةُ المشاركينَ، إمَّا من حملةِ الشهادةِ الثانويةِ، أو ممَّن هم ضمنَ مرحلةِ التعليمِ الجامعيِّ. وهناك نسبةٌ تبلغُ 7% من أفرادِ المجتمعِ ممن هم دونَ التعليمِ الإعداديِّ. ونسبة 1% ممن يحملُ درجةً جامعيةً عليا.

الشكل 3: المستوى التعليمي

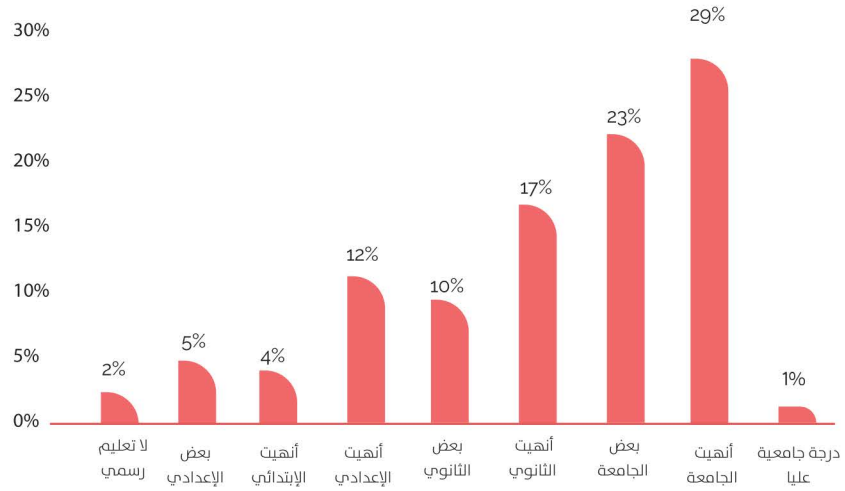


# الحالةُ الوظيفيةُ

كانت النسبةُ الأكبرُ من عينةِ الدراسةِ، ممن يعملُ بدوامٍ كاملٍ أو جزئيّ بنسبة 67%، في حين بلغت نسبةُ المشاركين العاطلينَ عن العمل 18%، ونسبة 12% من ربَّات المنازلِ.

الشكل 4: الحالة الوظيفية

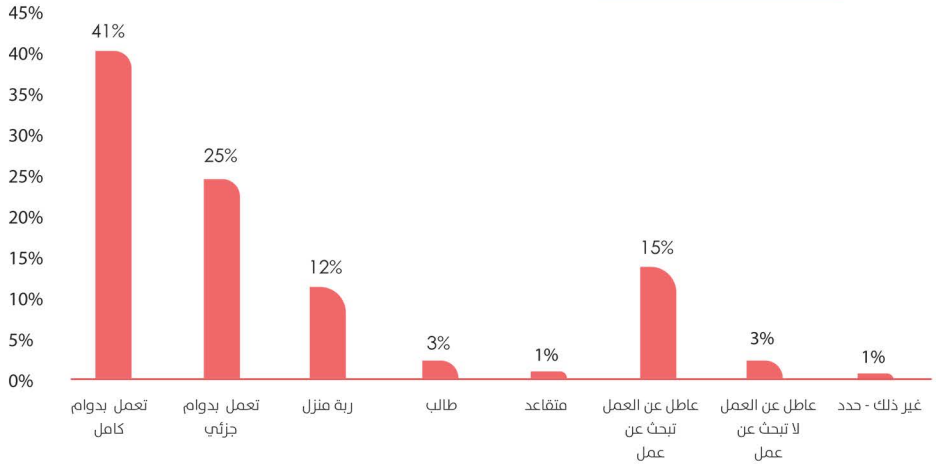

# 04 النتائج

# النتائج

## معدلُ تكرار النزاعاتِ في المجتمعِ

كان الجانب الأول من الدراسة، يتطرق لوضع العلاقات بين المجتمعين المُضيف والنازح، وقد كان اتجاه الإجابات العام بين المجتمعين، متقاربٌ إلى حدٍّ ما، حيث لم يَلحظ البحثُ أيَّ فرقٍ جوهريّ، في طريقة إجاباتِ المُجتمعِ المُضيفِ والمُجتمع المُهجَّرِ. وقد أشار الطرفين بشكلٍ عامٍ، أنّ هناك نزاعاتٌ بين الطرفين، إلا أنّهُ لا يمكن تعميمها، أو إسقاطُ سببها على طرفٍ دونَ الأخرِ.

وكانت معظمُ الإجابات، تشيرُ إلى أنّ نسبةَ وقوعِ النزاعاتِ، هي غيرُ متكررةٍ، أو قليلةُ التكرار، كما نلاحظُ في الشكل رقم (5)، حيث أجابَ 41% من المشاركين في الدراسة أنّ النزاعاتِ غير متكررةٍ إلى حدٍّ ما، وأشار 15% أنّ النزاعاتِ غيرُ متكررةٍ أبداً. في حين أشار 41% أنّ النزاعاتِ متكررةٌ إلى حدٍّ ما, في حين أشار فقط 3% أنّ النزاعاتِ متكررةٌ بشكلٍ مستمر.

الشكل 5: معدلُ تكرار النزاعاتِ في المجتمع

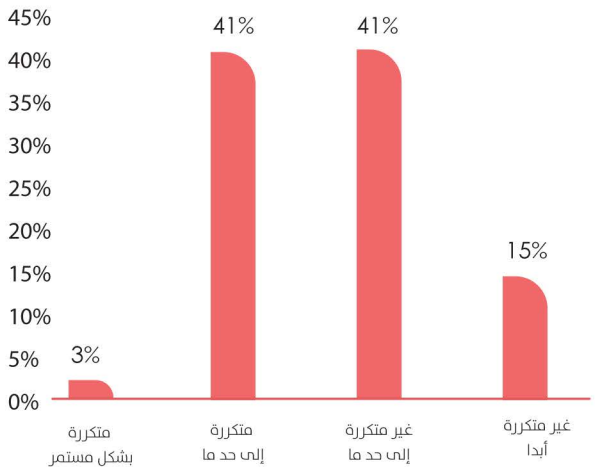


في حين كانت الإجابةُ، عند السؤالِ في حال كان تكرارُ النزاعاتِ يتصفُ بالاستمرار، بين المُجتمع المُضيفِ والمُجتمعِ النازحِ. حيث أجابَ 78% أنّ النزاعاتِ لا تتكررُ باستمرارٍ، في حين أجابَ 21% أنّ النزاعاتِ تتكررُ باستمرار.

وتشيرُ هذه النتائجُ إلى ميلٍ واضحٍ لدى المشاركينَ من كلا المُجتمعين، إلى أنّ النزاعات لا تتصف بالاستمرارِ والتكرارِ.

الشكل 6:

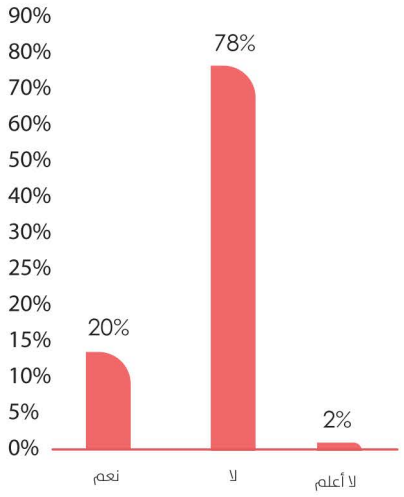

# النتائج

## تصوراتٌ حولَ الجهات التي يلجأ لها أفرادُ المجتمعِ لحلِّ نزاعاتِهم

عند السؤالِ عن رأي المشاركينَ عن الجهات: توزعت الإجابات بين عدة جهات، حيث أنَّ نسبة 40% من المجيبين يلجؤون للعائلاتِ، وأعيان الأُسر، تلاها القضاء والمحاكم، بنسبة 29% ، كما هو موضحٌ بالشكل الآتي رقم (9).

الشكل 7:

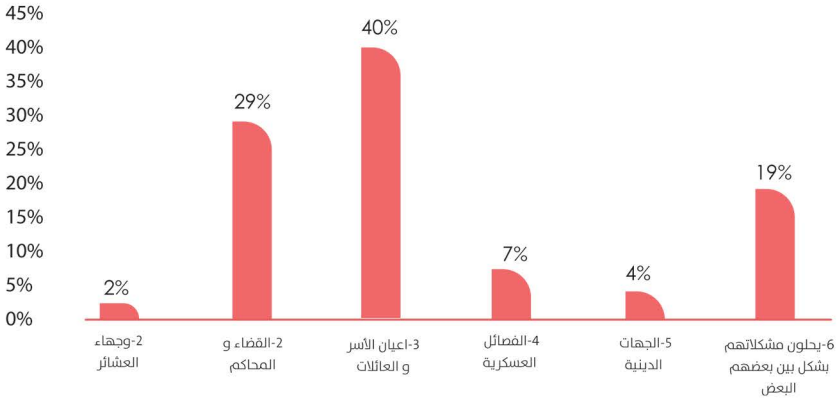


## الجهاتُ التي يلجأ لها المشاركُ عندما يتعرضُ شخصياً لمشكلة

يوضحُ الشكلُ التالي، أنّ غالبية المشاركين، يلجؤون شخصياً للوجهاء والأعيان، بنسبة 28% عندما يتعرضونَ كأفرادٍ لمشكلة، بينما 26% قالوا أنّهم يلجؤون للأهلِ والأصدقاءِ، فيما توزعت النسبةُ بين بقيةِ الجهات، كما هو موضحٌ بالشكل رقم (11).

الشكل 8:

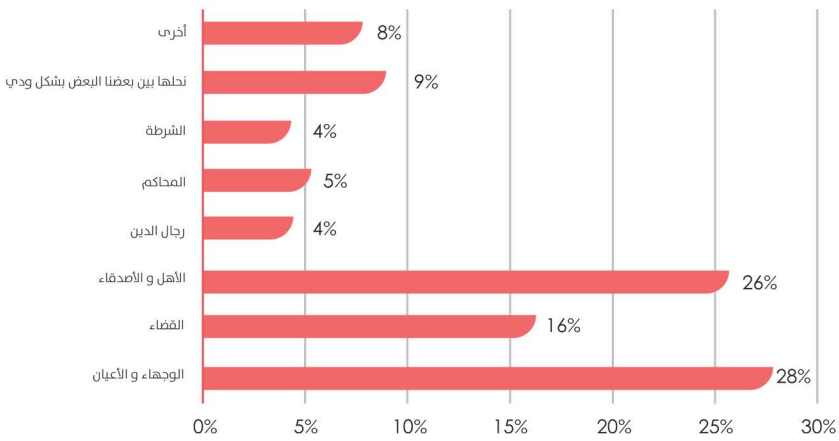

# النتائج

## أسبابُ عدمِ اللجوءِ للقضاءِ

كانَ هناك نسبةُ 14% تلجأُ للمحاكم، في حين أنّ النسبةَ الأكبر 86% لا تلجأُ لها، وكانت أهمُّ الأسبابِ في ذلك 15% بسبب الفسادِ والمحسوبياتِ، في حين 12% كان السببُ لديهم، هو عدمُ الثقةِ بالمحاكمِ والقضاءِ، و 7% بسببِ الإجراءاتِ الطويلةِ، والكُلفةِ الماديةِ العاليةِ. الشكل 9:

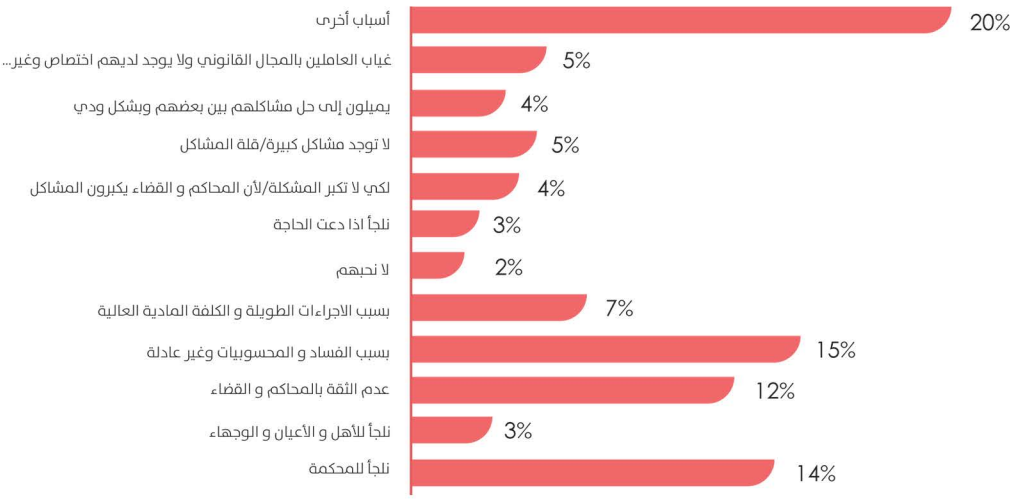


وعندَ تحليلِ إجاباتِ المشاركينَ، في جلساتِ النِّقاشِ المُركَّزة. كانت الإجابات أنَّهم لا يلجؤونَ بسببِ المحسوبياتِ – غيابُ الثقةِ – المماطلة – وضعفُ القضاء. كما يوضح الرسمُ الجانبي.

## تصوراتٌ حولَ الجهاتِ التي تقومُ بتنفيذِ الأحكامِ والقراراتِ

يعتقدُ المشاركونَ أنَّ النسبةَ الأكبرَ من القرارات، يتمُّ تنفيذُها من خلال الجهاتِ المعنيّة بهذه القرارات، في حين أنَّ 28% من القراراتِ يتمُّ تنفيذُها من خلالِ الجهاتِ العسكريةِ، و24% يتمُّ تنفيذُها من خلالِ الشرطةِ المدنيةِ. الشكل 10:

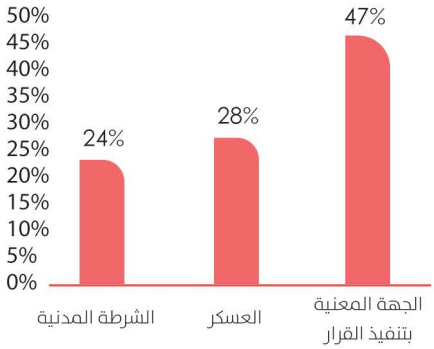

# النتائج

## القوانينُ الناظمةِ والحاكمةُ

وقـد أظهـرت الدراسـةُ أنَّ القوانيـنَ الأكثـر اتّباعـاً، والتـي تنظّـمُ القضايـا القانونيـةِ فـي المجتمـعِ، هـي القوانيـنُ المسـتمدةُ مـن الشـريعةِ الإسـلامية، حيـث تـمَّ اختيارُهـا مـن 60% مـن المشـاركين، فـي حيـن اختـارَ 40% مـن المشـاركين القوانيـنَ المدنيـةَ، و28% اختـاروا القوانيـنَ العسـكريةَ، ومـن ثـمَّ قوانيـنَ الإدارةَ المحليةَ، تمَّ اختيارُها بنسبة 26% من المشاركين.

الشكل11:

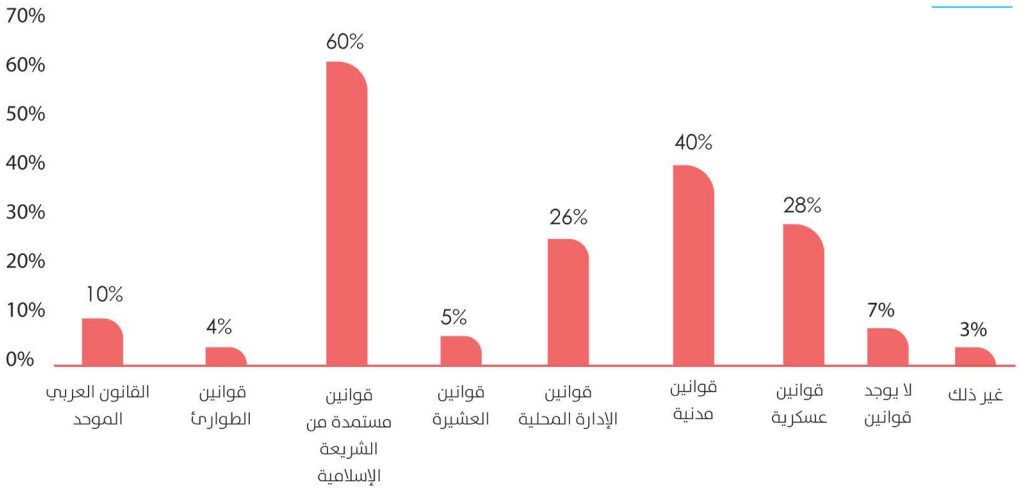


## قوانينُ الناظمةِ والحاكمةِ

يوضـحُ الرسـمُ التالـي، آراء المشـاركين فـي جلسـاتِ النّقـاشِ المُركـزة، فيمـا يتعلـقُ بالقوانيـنِ الناظمـةِ، والحاكمةِ في مجتمعاتِهم.

# النتائج

## القوانينُ التي يُفضّلُ المجتمعُ أنّ تحكم بينهم

فـي حيـن كانَ تفضيـلُ المجتمـعِ، أنّ يُحكَـمَ بالقوانيـن المسـتمدةِ مـن الشـريعةِ الإسـلاميةِ، بنسـبة 65% مـن المشاركين، ونسبة 50% أشاروا إلى القوانينَ المدنيةَ كأحدِ الخياراتِ التي يُفضِّلونها.

الشكل 12:

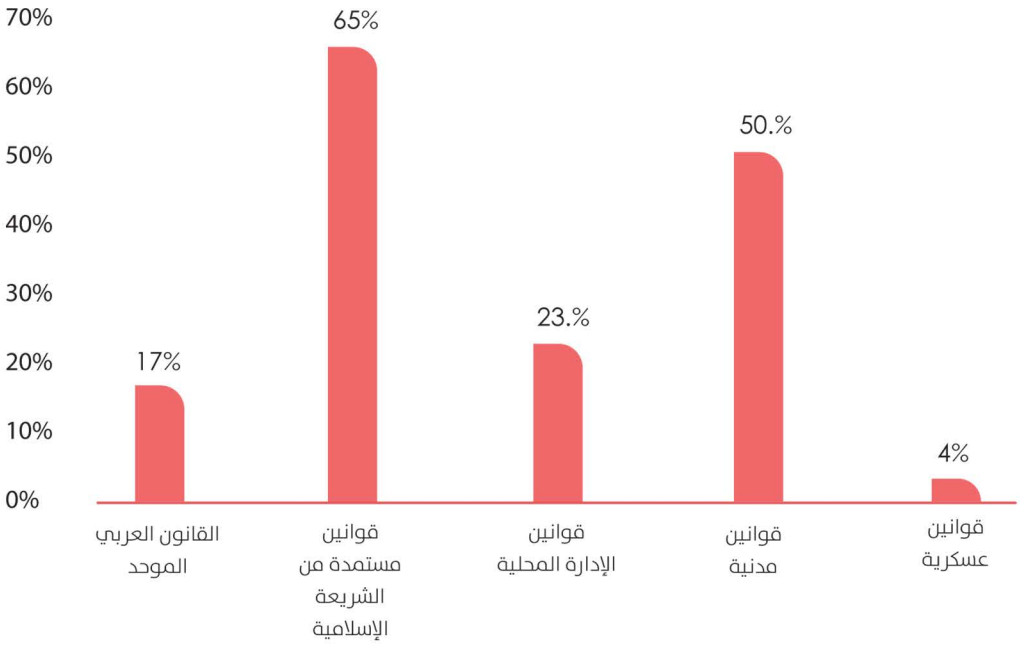


## القوانينُ التي يُفضِّلُ المجتمعُ أنّ تحكمَ بينهم

فـي حيـن كانَ تفضيـلُ المشـاركينَ فـي جلسـات النِّقـاشِ المُركَّـزة، للقوانيـن الشـرعية والقانـونِ العربـيِّ الموحد، كما يوضحُ الشكلُ التالي:

# النتائج

## القوانينُ التي يُفضّلُ المجتمعُ أنّ تحكم بينهم

في حين كانَ تفضيلُ المجتمعِ، أنّ يُحكَمَ بالقوانين المستمدةِ من الشريعةِ الإسلاميةِ، بنسبة 65% من المشاركين، ونسبة 50% أشاروا إلى القوانينَ المدنيةَ كأحدِ الخياراتِ التي يُفضِّلونها.

الشكل 13:

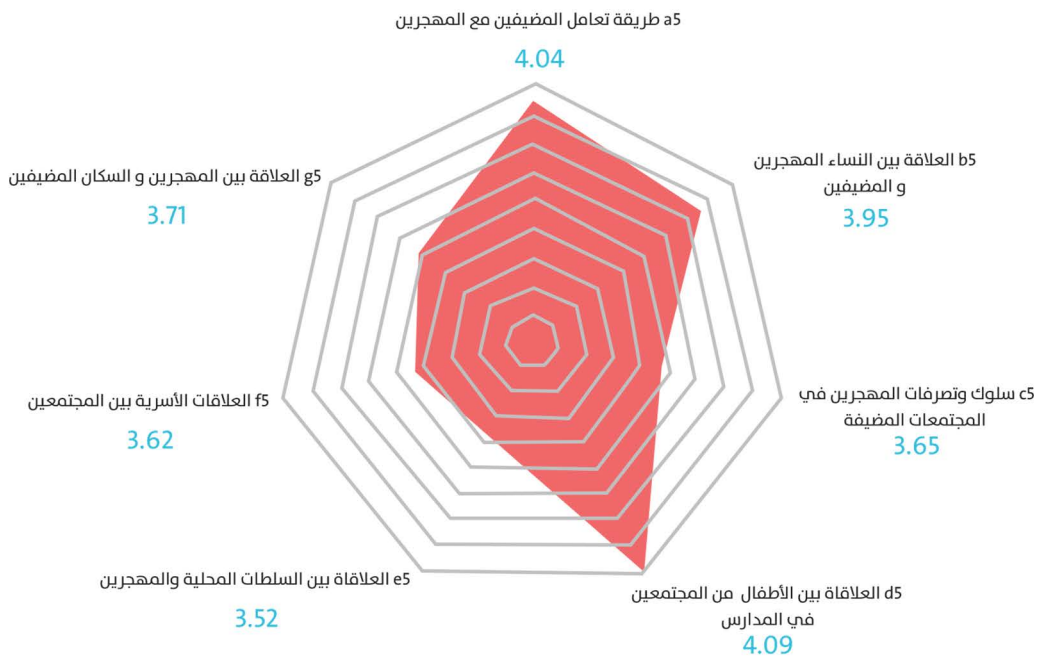


## نتائجُ تحليلِ الانحدارِ:

1- إنَّ السلوكَ الإيجابيَّ للمهجرين، في المجتمعات المُضيفةِ، يؤدي إلى انخفاضِ معدلِ تكرارِ النزاع.

2- وأشارت نتائجُ تحليلِ الانحدار، أنّ العاملَ الأكثرَ تأثيراً على معدل تكرارِ النزاعِ، كان العلاقةَ بين المهجَّرين والسكانِ المضيفين، أي أنَّهُ كلما تحسنت العلاقةُ بين المهجَّرينَ والمضيفينَ، أدَّى ذلك إلى معدَّلاتٍ أقلَّ من النزاعاتِ.

# النتائج

## أهمُ القضايا المجتمعيةِ

أما فيما يتعلقُ بالقضايا المُجتمعيةِ الأكثرُ خطورةً، فقد كان الفسادُ والجريمةُ الأكثرُ خطورةً، بمتوسطٍ يزيدُ عن 4.5 حيثُ يشيرُ الرقم 5 إلى مستوىً عالٍ من الخطورةِ. ومن ثمَّ كان أثرُ عدمِ توفرِ فرصِ العملِ، وعدمِ القدرةِ على تأمينِ متطلباتِ الحياةِ.

الشكل 14:

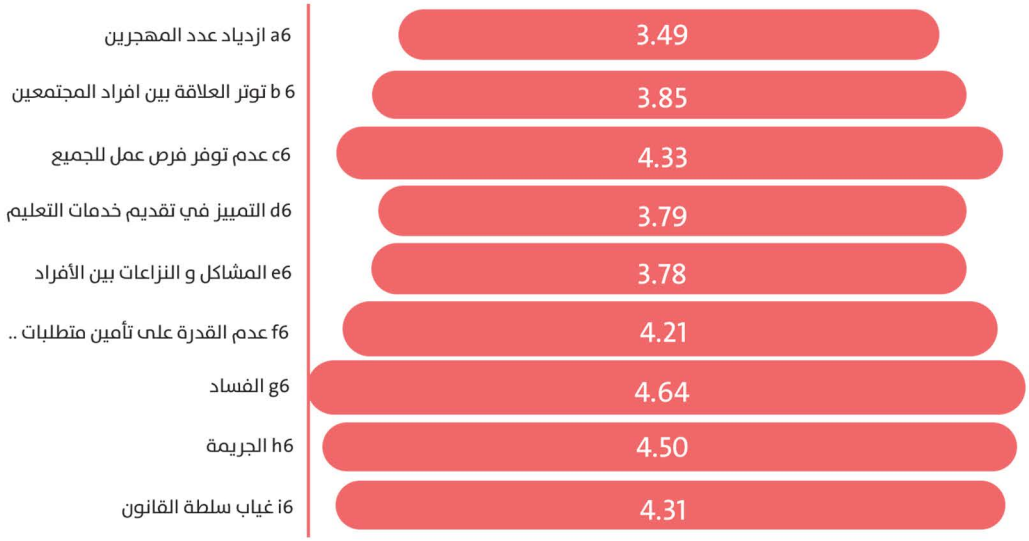


## نتائجُ تحليلِ الانحدارِ:

1- إن انخفاضَ نسبةِ توترِ العلاقاتِ بين المُجتمعينِ، وكذلك انخفاضُ نسبةِ وقوعِ النِّزاعاتِ بين الأفرادِ، يؤدي إلى انخفاضِ مُعدلِ تكرارِ النزاعِ.

# النتائج

## أهمُّ الأدوار المُجتمعيَّة

وقد كان دورُ المدرسةِ والأسرةِ هو الأكبر، حيثُ كان متوسطُ إجاباتِ المشاركين 4.42 و 4.33 على التوالي. في حين كان أثرُ الجهاتِ الدينيةِ ودور الوجهاءِ، أقربُ للأثرِ الإيجابيِّ إلى حدٍّ ما بقيمة 4.23 و 4.11، ومن ثمَّ جاء دورُ الفعالياتِ المجتمعيَّة، بقيمة 3.93. وكان دورُ المؤسساتِ العسكريةِ، هو الأضعفُ بقيمةِ 2.64.

الشكل 15:

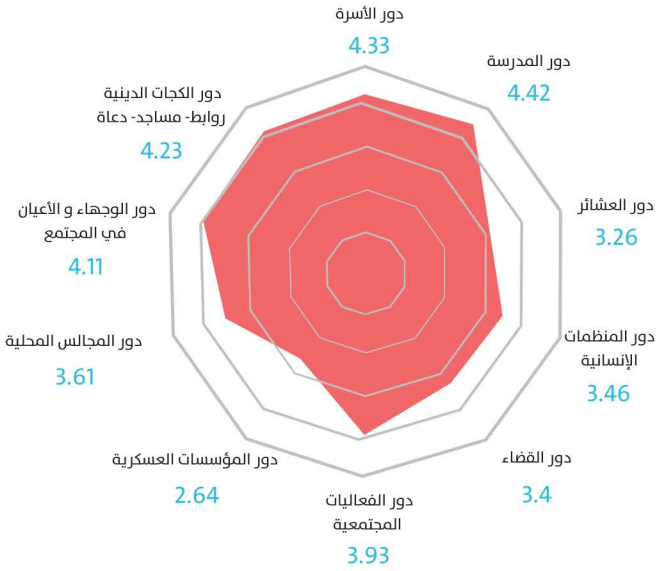


## أهمُّ الأدوارِ المُجتمعيةِ

أما نتيجةُ تحليلِ إجاباتِ المشاركينَ في جلساتِ النِّقاشِ المُركَّزةِ.

كانت معظمُ المشاركاتِ حولَ أهميةِ دورِ المدرسةِ والأُسرةِ، كما هو موضحٌ بالرسم الجانبي.

## نتائجُ تحليلِ الانحدارِ:

إنَّ وجودَ دورٍ إيجابيٍّ للأُسرةِ، يُؤدي إلى عدمِ تكرارِ النزاعاتِ.

# النتائج

## توفرُ البيئةِ القانونيةِ

بالسـؤالِ عـن الأمـورِ القانونيـةِ المتعلقـةِ بالبيئـةِ القانونيـة، فقـد كانـت إجابـاتُ معظـمِ المشـاركين، بـأنّ معظـمَ الأمـور متوفـرةٌ بشـكلٍ جيـدٍ إلـى حـدٍ مـا. فـي حيـن كان هنـاك إشـارةٌ إلـى وجـود نسـبةٍ عاليـةٍ مـن المحسوبيات، وهي ذاتُ أثرٌ سلبيٌّ على البيئة القانونية.

الشكل 16:

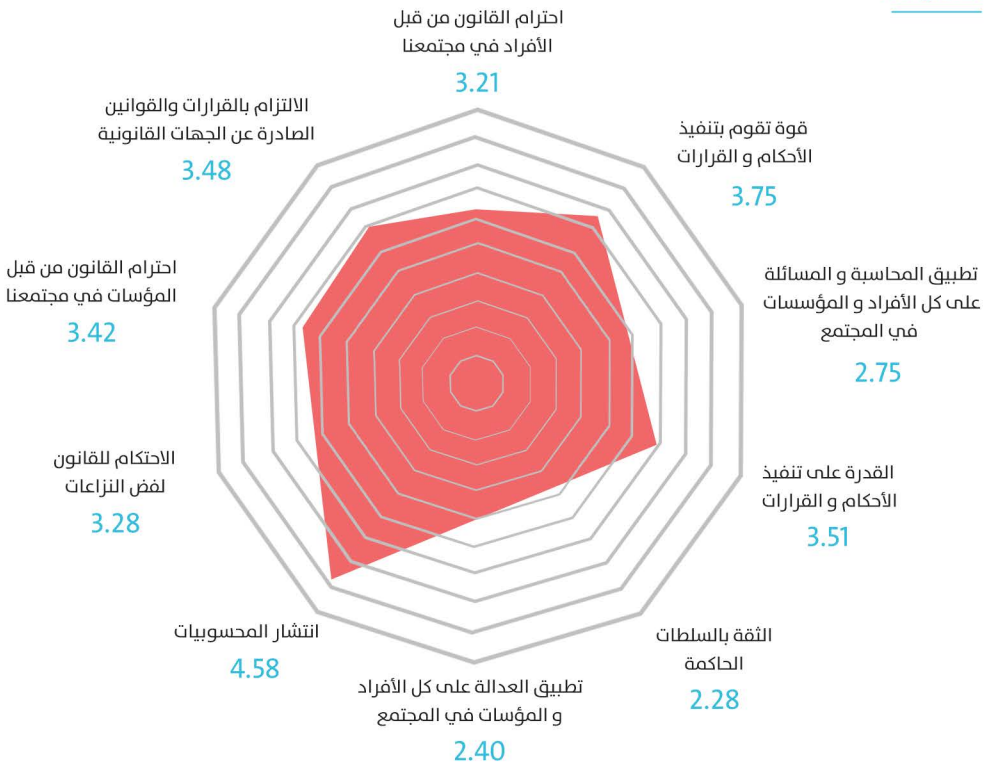


## نتائجُ تحليلِ الانحدارِ:

1) زيـادةُ الالتـزامِ بالقـراراتِ، والقوانيـنَ الصـادرةِ عـن الجهـاتِ القانونيـةِ، يُـؤدي إلـى خفـضٍ فـي مُعدلاتِ تكرارِ النزاعِ.

# النتائج

## آثارُ توفرِ البيئةِ القانونيةِ

أما بالسؤالِ عن أثارِ الأمورِ المتعلقة بالبيئة القانونيةِ، فإنَّ المشاركينَ أشاروا إلى وجودِ أثرٍ عالٍ لمعظمِ الأمورِ، وبشكلٍ خاصٍ كان متوسطُ الإجاباتِ الخاصةِ باحترام القانون من الأفرادِ، وكذلك تطبيقُ العدالة على الأفرادِ والمؤسساتِ، وتمت الإشارةُ أيضاً للأثرِ السلبيِّ للمحسوبياتِ.

الشكل 17:

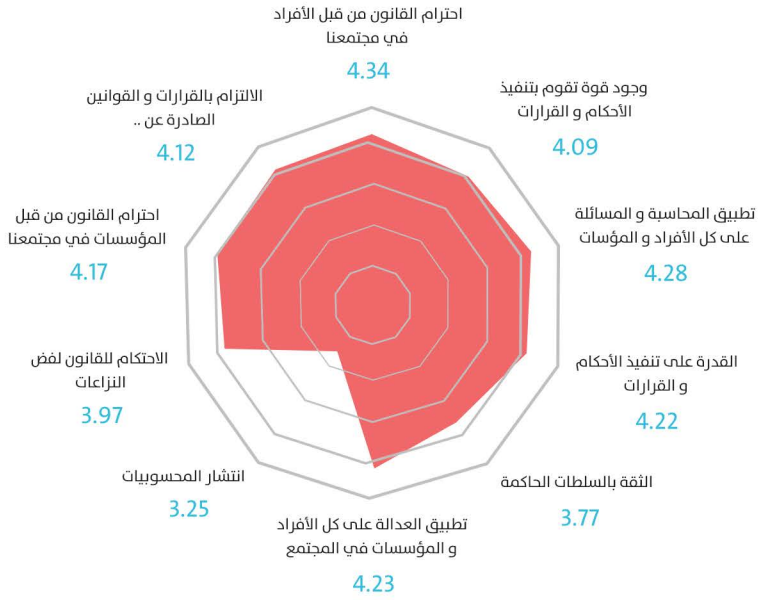


يرى المشاركونَ في جلساتِ النقاشِ المُركزِ، أنَّ احترامَ القانونِ وسيادتهِ وتطبيقهِ، ذا أثرٍ إيجابيٍ على المجتمعاتِ، والتماسكِ المُجتمعيِّ.

## نتائجُ تحليلِ الانحدارِ:

1) إنَّ لتطبيقِ العدالةِ على الأفرادِ والمؤسساتِ، أثرٌ سلبيٌ يؤدي إلى زيادةٍ فيٍ معدَّلاتِ تكرارِ النزاعِ، في حين وجود قدرة على تنفيذِ القراراتِ والأحكامِ، له أثرٌ إيجابيٌ يؤدي إلى خفضِ معدلات تكرار النزاع.

# التوصيات

1- القيامُ بحملاتِ **توعيةٍ قانونيةٍ**، تحضُ المجتمعَ على الالتزامِ بالقانونِ واحترامهِ.

2- إفتتاحُ مكاتبَ للخدماتِ، و**الاستشاراتِ القانونيةِ المجانيةِ**، في المناطقِ المستهدفةِ.

3- طباعةُ وتوزيعُ بروشورات، تتضمنُ نصائحَ و**ارشاداتٍ قانونيةٍ**، لأهمِّ القضايا التي تواجه المواطنينَ في المناطقِ المستهدفة.

4- القيامُ **بحملاتٍ إعلاميةٍ**، من ندواتٍ ولقاءاتٍ بطريقةِ البثِ المباشر، على مواقع التواصلِ الاجتماعيِّ، والقنواتِ التلفزيونيةِ المتابعةِ، تتناولُ أهمَّ القضايا القانونيةِ التي تُواجه المواطنينَ.

5- توكيلُ محامينَ للدفاعِ عن **حقوقِ المواطنينَ**، الذين لا يستطيعونَ ذلك نتيجةَ الفقرِ، وعدمِ توفرِ المالِ لديهم.

6- القيامُ بزياراتٍ للمحاكمِ والسجونِ، من قبلِ فرقٍ مختصةٍ، لتقييمِ مدى الالتزامِ بالقانونِ، وتقديمِ **الإرشاداتِ اللازمةِ** لذلك.

7- القيامُ بزيارةِ التجمعاتِ السكانيةِ الكبيرة، وإجراءِ النَّدواتِ لنشرِ الثقافةِ القانونية.

# تقـريـر

ضـــمن مشـــروع تعزيز التماسك المجتمعي

لدى البنى المجتمعية في الشمال السوري

بالتعاون بين

منظـمة دور ومـؤسـسة شـباب التغـيير

سـوريا
2019

حقوق النشر محفوظة لمنظمة دور ومؤسسة شباب التغيير @2019